مدير الزراعة لـ«الوطن»: ٢٤٢ طلب مازوت للحصادات والجرارات والشاحنات

حلب سوقت ٦٥ ألف طن قمح والإقبال جيد

محمود الصالح

أكد مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني أن كميات الأقماح المستلمة حتى تاريخه في حلب تجاوزت ٦٥ ألف طن، وهناك إقبال جيد على عمليات تسويق الحبوب في المراكز المنتشرة في مواقع الإنتاج في ريف المحافظة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين حرصوني أن عمليات الحصاد مازالت مستمرة في كل المناطق، وبلغت مساحة الأراضي المحصودة من القمح البعل أكثر من ٩٠ بالمئة، بينما قاربت المساحات المحصودة من القمح المروي ٨٠ بالمئة من المساحات المزروعة في المحافظة، علماً أن المساحة المزروعة بالقمح المروي بلغت ٧٥٦٤٦ هكتاراً، بينما تجاوزت مساحة القمح البعل ١٧١٥٢ هكتاراً.

وبهدف تخفيف الازدحام على بعض المراكز قررت اللجنة المختصة بالإشراف على عمليات متابعة حصاد وتسويق الحبوب في حلب العمل على استلام الحبوب كل في مركزه وعدم الشراء والشحن من مركز إلى آخر لتخفيف الازدحام في مركز تل بلاط.

وبالنسبة لتأمين حاجة عمليات الحصاد ونقل المحصول إلى مراكز التسويق ذكر حرصوني أن لجنة المحروقات في المحافظة قررت توفير ٢٤٢ طلباً لمادة المازوت لزوم حاجة الحصادات والجرارات والشاحنات العاملة في موسم الحبوب، حيث تم تحديد ٢٠ طلباً منها لعمليات نقل الأقماح من مواقع الإنتاج إلى مراكز التسويق.

وعن الأجور التي يتقاضاها أصحاب الحصادات أوضح مدير الزراعة أن قرار اللجنة الفرعية كان تحديد مبلغ ٤٠٠ ألف ليرة لحصاد القمح والشعير البعل، بينما تم تحديد مبلغ ٨٠٠ ألف ليرة لحصاد الهكتار من القمح والشعير المروي، وتم تكليف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مراقبة تطبيق هذه الأسعار والتأكد من الالتزام بها.

وأضاف: إن عمليات توزيع المازوت المخصص لعمليات الحصاد تمت من خلال لجان المحروقات الفرعية بمعدل ٢٠ ليتراً لحصاد الهكتار الواحد من القمح والشعير المروي، أما القمح والشعير البعل فقد تم تحديد ١٠ ليترات لحصاد الهكتار الواحد، وتم تحديد قيمة المازوت لهذه الغاية بمبلغ ٨ آلاف ليرة لليتر الواحد.

وعن تسهيل عمليات نقل الحبوب من مواقع الإنتاج إلى مراكز الاستلام بين حرصوني أنه تم الإيعاز إلى كل الجهات المختصة لتسهيل مرور الحصادات وسيارات نقل الأقماح وأكياس الخيش إلى كل المناطق الآمنة، مبيناً أنه من خلال متابعة الحصاد فإن كميات الإنتاج منخفضة.

وبرر ذلك لعدة أسباب منها عدم تعرض المحاصيل الشتوية لدرجات البرودة المناسبة خلال فصل الشتاء، وارتفاع درجات الحرارة وهبوب الرياح الشرقية نهاية شهر نيسان، وتباين درجات الحرارة بين الليل والنهار بداية شهر أيار.

وذكر أن هناك لجاناً على مستوى المحافظة تقوم بالتقديرات النهائية مؤلفة من مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين والحبوب والمكتب المركزي للإحصاء ستضع متوسط الإنتاج وفق العينات التي تدرسها.

جدير بالذكر أن الهطلات المطرية في حلب وصلت إلى ٤٧٣ ملم مقارنة مع المعدل السنوي البالغ ٤٦٠ ملم وكانت موزعة بشكل جيد وجاءت في وقتها المناسب، وأن وزارة الزراعة أمنت كل مستلزمات الإنتاج الزراعي للمحصول.

مع التأكيد أنه حتى الآن لم تحصل في محافظة حلب أضرار سوى الضجعان في بعض حقول القمح والشعير ذات الكثافة النباتية العالية نتيجة الأمطار الغزيرة، إضافة إلى غمر مساحة ٥٢ هكتاراً على مجرى نهر قويق في شهر شباط وغدق مساحة ٥٣٠ هكتاراً في منطقة دير حافر في مشروع مسكنة نتيجة سوء الصرف.

«الوطن» تواصلت مع عدد من الفلاحين في ريف حلب، وكادت الآراء تكون مشتركة بين الجميع ابتداء من الفلاحين في مسكنة إلى دير حافر وأبو جبار وعران والسفيرة، التي أجمع خلالها الفلاحون على أن وسطي إنتاج الهكتار القمح المروي يتراوح بين ٢ و٢,٥ طن، بينما وصل إنتاج الشعير والقمح البعل إلى طنين بشكل وسطي.

كما ذكر عدد منهم أن نوعية السيل كانت جيدة وتعطي في المظهر العام إنتاجاً جيداً لكن الواقع أن حبات القمح في النصف الأعلى من السنبلة كانت ناعمة وضعيفة بسبب الظروف الجوية التي رافقت مرحلة نضج القمح.

وعن أجور الحصاد والتكاليف أوضح من استطلعنا رأيهم أن أجور الحصاد المروي ١,٥ مليون للهكتار بينما يصل حصاد الهكتار البعل إلى ٦٠٠ ألف ليرة سورية، رغم أن أصحاب الحصادات يحصلون على المازوت بسعر جيد من مخصصات الحصاد.

مدير فرع «الأعلاف»: الإنتاج المتوقع ١٣٩١ طناً والأسعار مجزية وأعلى من السوق المحلية

القنيطرة تبدأ تسويق محصول الشعير

القنيطرة- خالد خالد

أكد مدير فرع الأعلاف القنيطرة وحيد سعدية اتخاذ كل الترتيبات اللازمة للبدء بعملية تسويق محصول الشعير المحلي وتشكيل لجنة رئيسية في المحافظة للإشراف على استلام المادة، إضافة إلى لجان فرعية على مستوى كل مركز، مشيراً إلى تأمين كل الأجهزة والمعدات اللازمة للمعاينة والوزن وتدريب الفنيين في اللجان الفرعية على استخدام تلك التجهيزات من أجل دقة الاستلام وأخذ عينات وتحديد درجة ونوعية الشعير المستلمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف سعدية: إن المؤسسة العامة للأعلاف حددت أسعاراً مجزية لشراء محصول الشعير وضمن درجات العددية بالوزن القائم مع الأكياس وتسليم مراكز ومستودعات المؤسسة، موضحاً أنه تم تحديد سعر طن الشعير من الدرجة الأولى ٢,٨ مليون ليرة، يضاف مبلغ ٢٠٠ ألف للطن كدعم من صندوق دعم الإنتاج الزراعي، أما سعر طن الدرجة الثانية فتم تحديده بـ٢,٧٧٢ مليون ليرة، يضاف ٢٠٠ ألف للطن كدعم من الصندوق، وأضاف: أما صنف الشعير من الدرجة الثالثة فسعرته المؤسسة بـ٢,٧٤٤ مليون ليرة، يضاف كذلك مبلغ ٢٠٠ ألف كدعم للفلاح من صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

وبيّن سعدية أن الأسعار التي حددتها المؤسسة العامة للأعلاف لشراء محصول الشعير من الفلاحين مجزية وأعلى من أسعار السوق المحلية وذلك كدعم وتشجيع للفلاح، مضيفاً: علماً أن سعر طن الشعير من الدرجة الأولى في السوق المحلية حالياً ٢,٧ مليون ليرة، وسيتم صرف قيم الكميات المسوقة من الشعير للفلاحين خلال ٢٤ إلى ٤٨ ساعة من المصرف الزراعي التعاوني.

وكشف مدير الأعلاف أن الإنتاج المتوقع وحسب المساحة القابلة للحصاد نحو ١٥٩١ طناً وسيتم تخزين المادة في مستودعات الأعلاف ليتم توزيعها على مربي الثروة الحيوانية في الدورات العلفية القادمة، مشيراً إلى أن فرع أعلاف القنيطرة اعتمد مركزين لتسويق محصول الشعير المحلي: مركز أعلاف خان أرنبة بوسط المحافظة ومركز قصيبة في ريف القنيطرة الجنوبي، وذلك بناء على موافقة لجنة تسويق الحبوب في المحافظة بهدف تخفيف الأعباء والنقل على الإخوة الفلاحين.

ولفت إلى أنه سيتم استلام كامل كميات الشعير التي سيقوم الفلاحون بتسويقها إلى مراكز التسويق في ظل التسهيلات الكبيرة المقدمة من خلال قبول التسويق عبر شهادة المنشأ والكشف الحسي ومستند الحيازة، مضيفاً: علماً أنه تم اتخاذ كل الإجراءات لاستلام محصول الشعير من خلال تأمين جميع مستلزمات عملية التسويق وتشكيل لجان الاستلام والإشراف والفنيين وغيرها من المستلزمات.

يذكر أن المساحة المخطط زراعتها لمحصول الشعير وحسب بيانات مديرية الزراعة تبلغ ٣٥٠٠ هكتار.

فلاحون يشكون من أجور الحصادات والجرارات الزائدة

تسويق ٥٠ ألف طن من القمح بحماة و١٥٠ مليار ليرة لاعتمادات المحصول

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم أن عمليات تسويق القمح تجري بشكل جيد في المراكز الثمانية المنتشرة بمناطق محافظة حماة، ولم تسجل لتاريخه مشكلات كبيرة تعوقها، إلا أن العديد من الفلاحين يشكون من الأجور المضاعفة التي يفرضها عليهم بعض أصحاب الحصادات والجرارات الزراعية.

وبيّن عدد من المزارعين لـ«الوطن» أن اللجان المكلفة استلام محاصيلهم والعاملين بمراكز التسويق يبذلون جهوداً كبيرة في عملهم ويستقبلونهم بشكل حسن، والتسويق يتم بحسب الدور.

وأوضحوا أنهم اضطروا لدفع أجور زائدة لبعض أصحاب الحصادات والجرارات الزراعية والشاحنات، بحجة أن الأجور المحددة من اللجنة الزراعية الفرعية «ما بتوفي»!.

من جانبه، بيّن رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم لـ«الوطن»، أن التسويق مقبول حتى اليوم لكون الإنتاج ضعيفاً، وقد بلغت الكميات المستلمة من الفلاحين في كل مراكز المحافظة حتى صباح أمس، أكثر من ٥٠ ألف طن.

وفيما يتعلق بشكاوى الفلاحين من أجور الحصادات والجرارات، أكد السالم أنه لم ترد للاتحاد أي شكوى بهذا الشأن، وفي حال ورودها تعالج فوراً مع الجهات المعنية.

وفيما يتعلق بصرف قيم القمح للفلاحين، بيّنَ مدير المصرف الزراعي بحماة محيي الدين الراجح لـ«الوطن»، أن المصرف بدأ منذ أيام بتسليم الفلاحين قيم محاصيلهم، ويتم ذلك بكل يسر وسهولة، وبحسب القوائم الاسمية التي يرسلها فرع السورية للحبوب للمصرف، موضحاً أن الاعتمادات المالية المخصصة للأقماح في حماة فقط نحو ١٥٠ مليار ليرة.

ولفت إلى أنه يتم تسليم الفلاحين ٥٠ مليون ليرة كدفعة أولى، وفي حال تجاوزت استحقاقاته المالية أكبر من هذا المبلغ، يصرف له كل يوم ٢٥ مليون ليرة حتى تنتهي دفعاته ويستلم كامل استحقاقاته.

من جهته، بيّن الفلاح مصطفى محمد النبهان وهو من أهالي بلدة معر الشحور أنه أول مزارع في محافظة حماة يقبض ثمن القمح الذي سلمه لمؤسسة الحبوب، وكميته نحو ١٢ طناً، مشيراً إلى أنه استلم كامل مستحقاته المالية بشكل سريع ومبسط مع مكافأة تعاونية ٣٠٠ ألف ليرة وفق الكمية التي سلمها.

وبيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» رداً على سؤال حول شكاوى الفلاحين من الأجور الزائدة لبعض الحصادات والجرارات، أن على الفلاح الذي يتعرض لابتزاز من هذا النوع، تقديم شكوى خطية ليصار إلى معالجة الشكوى وفق أحكام المرسوم ٨ للعام ٢٠٢١، مؤكداً أن حماية المستهلك لم تتلق أي شكوى حتى اليوم.

«السوسن الدمشقي» في مدرج الجامعة

وزير الزراعة لـ«الوطن»: خطوات لحماية النباتات المهددة بالانقراض

وزير التعليم العالي: تبادل نتائج البحوث حول المشكلات البيئية

فادي بك الشريف

أشار وزير الزراعة محمد حسان قطنا إلى أهمية البحث العلمي، والماجستير والدكتوراه في تحديد أساليب إكثار النباتات المهددة بالانقراض وإدخالها إلى البنك الدراسي وتسجيلها باسم سورية، مضيفاً: عندما يتم إكثاره بمراكز بحثية أو إنتاجية تتم المحافظة عليها.

وعلى هامش فعاليات المؤتمر العلمي «السوسن الدمشقي» الذي جاء بعنوان «معاً لصون هويتنا وتراثنا الطبيعي» الذي تنظمه كلية العلوم في الجامعة، أكد قطنا وجود مجموعة من الخطوات التي تقوم بها الوزارة بالتعاون مع هيئة البحوث الزراعية للحد من انقراض بعض النباتات منها تأسيس مشتل متخصص في منطقة الغاب لزراعة النباتات الحراجية المهددة بالانقراض، مضيفاً: إن هذا المشتل يضم عدداً كبيراً من الأنواع النباتية الحراجية التي تمت المحافظة عليها من خلال إعادة نشر بذورها في المراكز الحراجية وإعادة إكثارها.

من جانبه أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن المؤتمر يعتبر فرصة مهمة للباحثين والمهتمين بالشأن البيئي وطلاب الدراسات العليا لتبادل خبراتهم، والأفكار والطروحات الجديدة، إضافة إلى تبادل نتائج البحوث حول القضايا والمشكلات البيئية، مشيراً إلى ضرورة مناقشة مختلف التحديات الحقيقية التي تواجه الواقع البيئي ليصار إلى وضع الحلول العلمية المناسبة لها.

وأشار رئيس جامعة دمشق محمد أسامة الجبان إلى اتخاذ عدة خطوات لبلورة مفهوم خدمة المجتمع، من خلال دعم الكليات والأقسام التي تهتم بقضايا البيئة من أجل التصدي لبعض المشكلات البيئية المطروحة، وتوجيه البحث العلمي نحو إجراء الدراسات المتخصصة وتكوين قواعد البيانات، وتقديم الاستشارات الفنية، وتصميم برامج ومشروعات وتقديمها للجهات المعنية بهدف إيجاد الحلول للقضايا والمشكلات على أساس علمي مدروس.

ونوه الجبان بحرص الجامعة على تشجيع طلابها للمشاركة في المشاريع البحثية التي تعنى بالبيئة سواء أثناء المرحلة الجامعية الأولى أم في مرحلة الدراسات العليا، والتعمق في الأبحاث التي تعنى بقضايا البيئة بما يسهم في بناء القدرات وخلق جيل من الباحثين في أمور البيئة والتنمية المستدامة.

واعتبر الجبان أن التنوع الحيوي من القضايا ذات الأهمية في بقاء الإنسان والكائنات الحية، وهو الأساس الذي يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وتحت سطح الماء، كما أنه من الركائز الأساسية لاستمرار عمليات التنمية المستدامة، ويحتل مكانة بارزة في العديد من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها.

> رئيس جامعة دمشق: تشجيع الطلاب على المشاركة في المشاريع البحثية